

12 توجيهاً رئاسياً للحكومة

اعتماد 250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة

استكمال نظام البصمة والصورة والبطاقة الوظيفية بنهاية أكتوبر

تنفيذ العلاوات والتسويات والترقيات القانونية



في سياق الإجراءات المأدفة إلى التخفيف من آثار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبهدف حماية المواطنين الفقراء من الانعكاسات السلبية.. ترأس الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اجتماعاً حكومياً مصغراً السبت، ضم رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ونائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ونائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء، المهندس عبد الله محسن الأكوغ ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور أحمد عوض بن مبارك ووزراء الإعلام، والتخطيط، والنقل، والمالية، والنفط، ونائب محافظ البنك المركزي اليمني، حيث تم في الاجتماع مناقشة القضايا والموضوعات المتصلة بالمعالجات المطلوبة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السريعة والتي جاءت كضرورة وطنية وحاجة ملحة لتلافي التداعيات الاقتصادية الخطيرة على الوضع العام للدولة وتجنب الانهيار الاقتصادي.

وجرى في اللقاء التداول حول عدد من الإجراءات التي يجب أن تطلها الإصلاحات وخاصة مكافحة الفساد وإنهاء ازدواج الوظيفي والحالات الوهمية من خلال استكمال نظام البصمة والصورة في الوحدات المدنية والإمنية والعسكرية في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر القادم وتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة.

وبهدف التخفيف عن كاهل المواطن الأعباء وتحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدفع بعجلة التنمية فقد أصدر رئيس الجمهورية 12 توجيهاً للحكومة تمثلت في الآتي:

11 اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة تحصيل المتراكمة وتوسيع قاعدة الأوعية الضريبية.

12 منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة أو التوسع في الهياكل التنظيمية القائمة.

ودعا الأخ الرئيس أبناء الشعب إلى التحلي باليقظة التامة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من خلال فسادهم العابت ضد مصالح أبناء الشعب عامة وتهريبهم للمشتقات النفطية. مبيناً أن هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأثانية يعرفها الجميع.

وأكد رئيس الجمهورية أن هذه الإصلاحات تمت بإجماع كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة، وبأن هذا القرار فرضته الضرورة القصوى التي تقتضي إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار ومنع أي استنزاف للاحتياطي من النقد الأجنبي.

تم تحديدها من قبل وزارة النقل والنقابات المعنية، واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين.

8 على وزارتي المالية والزراعة والري وصندوق التشجيع الزراعي والسكني وبالتنسيق مع الإتحاد التعاوني والزراعي والإتحاد العام للصيادين اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك والنهوض بهما، بما في ذلك توفير وحدات ري تعمل بالطاقة الشمسية وشبكات ري متكاملة وقوارب صيد مع مستلزمات، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لصندوق التشجيع الزراعي والسكني لتنفيذ أهدافه.

9 تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية ومكافحة التهريب الجمركي بما يكفل تنمية الإيرادات الجمركية والضريبية.

10 اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة معدلات الإمتثال الضريبي لتصل إلى 75% من عدد المكلفين بنهاية عام 2014م.

والعسكري بالانتقال من المدفوعات النقدية للأجور والمرتببات إلى المدفوعات عن طريق استخدام الحسابات المصرفية في الهيئة العامة للبريد، على أن يتم البدء بالجهات غير المطبقة لذلك "وزارة الداخلية، وزارة الدفاع" واستكمال بقية الجهات الحكومية على أن لا تتجاوز فترة التنفيذ لذلك نهاية العام الحالي.

5 على وزارة النفط والمعادن إعداد برنامج لتطوير الحقول الإنتاجية القائمة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن مستوياته الحالية والتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي لتوفير التمويل اللازم.

6 على وزارات الكهرباء، والمالية والنفط والمعادن العمل على إيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء، ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة.

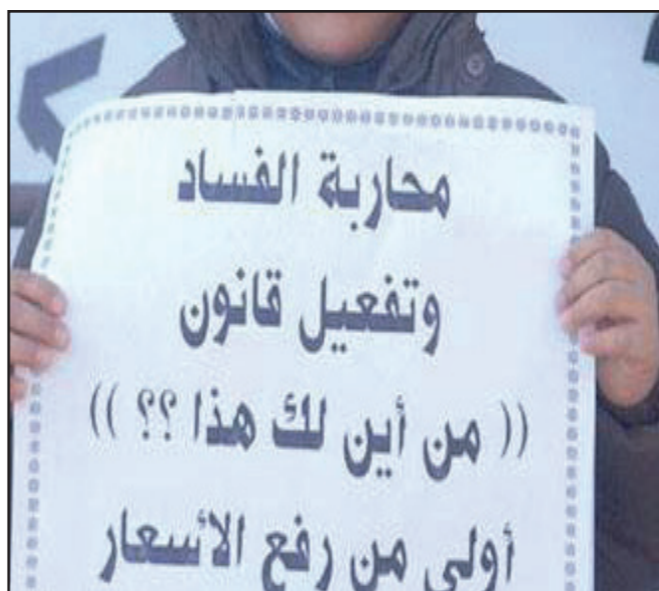
7 على وزارتي النقل والداخلية مراقبة مدى الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة أشكاله في ضوء المؤشرات التي

1 على وزارتي المالية والخدمة المدنية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ العلاوات لعامي 2012 و2013، وكذا التسويات والترقيات القانونية المرصودة في موازنة عام 2014 لجميع موظفي وحدات الخدمة العامة "مدنيين وعسكريين" اعتباراً من أغسطس 2014م.

2 اعتماد تكلفة "250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بإجراء المسح الميداني لـ "250 ألف حالة جديدة أخرى، وبحيث يتم التحقق من صحة استحقاق تلك الحالات وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين محافظات الجمهورية مع تفعيل عملية البحث والتتبع للحالات القائمة وتزليل الحالات غير المستحقة.

3 استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية لتشمل منتسبي القوات المسلحة والأمن وعلى أن لا يتجاوز تنفيذ ذلك نهاية أكتوبر 2014م.

4 إلزام جميع الجهات الحكومية بما فيها الجهاز الأمني



مطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية

وأكد المركز في بيانه أن أي تغيير في أسعار وكميات المشتقات النفطية سيؤدي إلى تغيرات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والنواحي الحياتية وأن ارتفاع أسعارها سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وتكاليف الإنتاج الزراعي ووسائل النقل والتي يستخدمها المزارع في إنتاج السلع الزراعية وقطعها وحفظها وتحزينها ونقلها إلى الأسواق، وتعتمد عليه المصانع في الإنتاج والتعبئة والتوزيع والتخزين، والمواطنين والعامل في تحركاتهم وتقلباتهم في وظائفهم وأعمالهم وتوفير احتياجاتهم وبالتالي التأثير على حياة جميع أفراد المجتمع.

مقدار دعم المشتقات النفطية حوالي 400 مليار ريال بما نسبته 30% من حجم الإنفاق و10% من الناتج المحلي الإجمالي. وأفاد المركز بأن رفع الدعم "سيؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وزيادة الإيرادات وتخفيض عجز الموازنة العامة والحفاظ على مستوى العملة المحلية ومكافحة التهريب وفساد الأموال التي تذهب إلى جيوب المتنفذين. لكن هذه السياسات المتبعة هي (سعرية بحتة) لا تراعي ما سينجم عنها من آثار سلبية على المواطن". معتبراً أن الحكومة "تقوم بنقل أزمة العجز المستديم من موازنة الدولة إلى ميزانية الأسرة، بمعنى ترحيل العجز المالي من الدولة إلى المواطنين".

وحذر من أن الزيادة الحالية ستزيد من سوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية ومن أعداد الفقراء.

كتب/ المحرر الاقتصادي

طالب اقتصاديون الحكومة بتنفيذ إصلاحات شاملة في الجهاز الإداري للدولة في تزامن مع الإصلاحات السريعة في إطار حزمة الإصلاحات الاقتصادية المتكاملة.

مؤكدين أن "الإصلاحات السريعة بمفردها دون أن يرافقها إصلاحات اقتصادية وإدارية حقيقية لن توتي ثمارها وذلك أن الأموال التي كانت تذهب لدعم المشتقات النفطية ستذهب لطابور كبير من الفاسدين في الجهاز الإداري للدولة".

وبهذا الخصوص ذكر مركز بحوث التنمية الاقتصادية أنه سترتب على رفع الدعم آثار سلبية على النشاط الاقتصادي.. لافتاً إلى أن الدولة تمر بعجز مالي وتراجع الاحتياطي النقدي وربما يصل إلى حد الانهيار، ويبلغ

رفع الدعم عن المشتقات النفطية وسط احتجاجات شعبية

بصورة عاجلة، والالتزام التام بتوجيهاتنا الاقتصادية التقشفية الرامية لتقليص النفقات العامة وترشيد استخدام الطاقة".

وكان صندوق النقد الدولي أصدر أخيراً دراسة حول "إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". حث فيها اليمن على إجراء خفض إضافي في دعم الطاقة من خلال تطبيق زيادة تدريجية في أسعار الوقود، بالالتزام مع تعزيز مساندة المستحقين من خلال توسيع تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل 500 ألف أسرة إضافية.

وفي يونيو الماضي رخصت الحكومة لمقاولات القطاع الخاص باستيراد الديزل مباشرة لاستعماله الخاص وذلك بالأسعار العالمية. كما قامت العام الماضي بتوحيد سعر الديزل بين مختلف مستخدميه بما فيهم قطاع الكهرباء. وكانت الحكومة رفعت أسعار البنزين بنسبة 66% وأسعار الديزل والكبروسين بمقدار الضعف خلال العامين 2011 و2012م..

هذا وكانت أمانة العاصمة وعدد من المحافظات قد شهدت خلال أيام العيد احتجاجات واسعة على خلفية رفع الدعم عن المشتقات النفطية تم خلالها قطع الشوارع وإحراق الإطارات.. وقوبلت تلك الاحتجاجات بانتشار كثيف لقوات مكافحة الشعب.. سقط على إثر ذلك امرأة في أمانة العاصمة بطلق نار من قبل أحد أفراد الأمن.. كما تم تفجير أنبوب النفط احتجاجاً على القرار.. من جهة أخرى واجهت الأحزاب والتنظيمات السياسية الجrece القائلة بمواقفها بانه لم تنف فيها ما أكدته حكومة الوفاق من أن قرار رفع الدعم كان بموافقة كل الأحزاب المشاركة في الحكومة..

رفعت الحكومة رسمياً الدعم عن المشتقات النفطية، حيث أعلنت شركة النفط اليمنية تحريك أسعار المشتقات النفطية بدءاً من الإربعاء الماضي بناءً على قرار من مجلس الوزراء بتحرير أسعارها.

وارتفع سعر 20 لتر البنزين من 2500 إلى أربعة آلاف ريال، و20 لتر الديزل من 2000 إلى 3900 ريال. كما ارتفع سعر الكبروسين إلى أربعة آلاف ريال.

وفور صدور قرار الحكومة الذي كان متوقعاً منذ فترة لتقليص عجز الموازنة المقدر هذا العام بـ 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي، شهدت العاصمة صنعاء والعديد من المدن الرئيسية احتجاجات واسعة، حيث قام متظاهرون غاضبون بقطع الطرق الرئيسية وحرق إطارات السيارات احتجاجاً على الأسعار الجديدة للمشتقات النفطية.

وعانت بلادنا منذ أربعة شهور من أزمة خانقة وغير مسبوق في المشتقات النفطية. إذ كانت تصطف السيارات لساعات طويلة أمام محطات الوقود قبل الحصول على حاجتها منه، في مشهد نغص حياة اليمنيين.

وتعرضت اليمن لضغوط كبيرة من البنك وصندوق النقد الدوليين لرفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي يقدر بعشرة ملايين دولار يومياً ويشكل 8% من إجمالي الناتج المحلي.

والمح رئيس الجمهورية الأخ عبد ربه منصور هادي في خطاب وجهه إلى الشعب بمناسبة عيد الفطر المبارك إلى هذا القرار عندما دعا جميع القوى السياسية لاصطفاف وطني شامل يقوم على عشرة أسس من بينها "الدعم السياسي والمجتمعي لعملية الإصلاح المالي والاقتصادي اللازمة والمستحقة